نص ردن

▪ علاء حسن

مغثة شعبية

النائب عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي وفي حديث لاحدى الفضائيات دعت العراقيين الى التعبير عن فرحهم وسعادتهم باحتضان بغداد اجتماعات ٥+ ١ بخصوص الملف النووي الإيراني في الثالث والعشرين من الشهر الجاري، لأن الاهداف المتحققة من وراء الاجتماعات ستسفر عن نتائج ايجابية تضمن استقرار الامن في المنطقة بفضل جهود الحكومة الحالية ، واستعرضت الفتلاوي الانجازات المتحققة من انعقاد القمة العربية نهاية اذار الماضي، ولم تشر الى ان الحكومة متهمة من قبل شركائها، بجر البلاد نحو مصير مجهول ، من ملامحه تهديد مستقبل الديمقراطية ، وتدهور الاوضاع السياسية، وتراجع الملف الامني، ولكنها طالبت القوى السياسية كافة بالاستجابة لدعوة ائتلافها لعقد الملتقى الوطني، لكي نضمن تحقيق افراح الشعب العراقي في انعقاد اجتماعات ملف ايران النووي.

من اجل ان تكتمل الافراح وتبديد مخاوف العراقيين من حصول "مغثة" على غرار ما جرى قبل واثناء انعقاد القمة العربية ، من الضروري جدا ان تبادر الاجهزة الرسمية المختصة، والجهات المسؤولة عن تحشيد التأييد الشعبي للحكومة بتوزيع البالونات اي "النفاخات" بين المواطنين صغارا وكبارا ، وتزويدهم بأقنعة وجوه مبتسمة لارتدائها في يوم انعقاد الاجتماعات، لاخفاء ملامح العبوس والتجهم ونظرات الامتعاض والاستياء ، من اجل اعطاء صورة حقيقية عن افراح العراقيين ، تنقلها وسائل الاعلام لكل دول العالم، لتأكيد حقيقة ان ابناء الشعب على اختلاف مكوناتهم سعداء جدا بالحدث ، ومادامت الجارة ايران معنية بهذه الاجتماعات بالدرجة الاولى فعليها ان تبادر كما اعلنت سابقا استعدادها لمنح العراق ما يحتاج من الطاقة الكهربائية ، لكي تكتمل الافراح تحت الاضواء الملونة ، وتتحقق دعوة الفتلاوي ، بكسر "خشم" من يضع العصي في عجلات العملية السياسية ويعرقل المساعي العراقية في اقناع المجتمع الدولي بأن جهود ايران النووية مخصصة لاغراض سلمية .

ستعترض افراح العراقيين جملة عقبات ومنها ان بعضهم يرفض تسلم "القناع الضاحك" لاعتقاده بأن ايام الاجتماعات ، ستشهد حالة فرض التجوال في احياء متفرقة من العاصمة ، وسيضطر سواق سيارات الاجرة للبحث عن بدائل لتوفير الدخل اليومي وتسديد اقساط سياراتهم ومعظمها ايرانية الصنع ، وهذه "المغثة الشعبية" بحسب تصورات البعض بالامكان معالجتها من خلال قيام طهران بالضغط على بغداد بالغاء الاقساط المتبقية من اسعار سياراتها ، ومثل هذا القرار المفترض سيجعل العراقيين وفي مقدمتهم سواق التكسي يعبرون عن فرحهم الغامر وسعادتهم الكبيرة من دون الحاجة الى ارتداء الاقنعة ، وتكتمل الفرحة وتشمل الجميع ، حينما يتم تكليف عناصر السيطرات والاجهزة الامنية بتوزيع الشرابت الايرانية بين المواطنين، لحين انتهاء اجتماعات ٥+١ بسلام، من دون فرض حظر للتجوال واجراءات مشددة.

وحملة اعتقالات تطال شباب الاحياء القريبة من مطار بغداد لمنع احتمال اطلاق صواريخ كاتيوشا ، قد تؤدي الى الغاء الاجتماعات في اللحظة الاخيرة فتخسر الحكومة دورها في ضمان امن المنطقة.

رُكن منذ سنوات على رفوف مجلس النواب

أطباء البصرة يطالبون بالإسراع بإقرار قانون حمايتهم

□ البصرة / ريسان الفهد

حين قرر الطبيب الجراح (س) أن الحالة الصحية لأحد المرضى الراقدين في المستشفى تستوجب إجراء عملية جراحية، لم يدر بخلده أن ذوي المريض سينهالون عليه بالضرب المبرح لأنهم يعتقدون أن حالة مريضهم لا تتطلب إجراء عملية. ولولا تواجد الشرطة في المستشفى التي يعمل فيها الطبيب بناحية صفوان جنوبي البصرة، لما تمكن أحد من إنقاذ الطبيب من أيدي ذوي المريض التي انهالت عليه بالضرب المبرح، بالرغم من أن العملية لم تتسبب بوفاة المريض أو أية مضاعفات صحية.

شهود عيان كانوا حاضرين تلك الحادثة، أكدوا لـ"المدى" فإن ذوي المريض كانوا مقتنعين تماما أنه لا يحتاج إلى عملية جراحية، وهو ما يفرض سؤالا مفاده: من الذي يحدد الإجراءات الطبية الواجب اتخاذها، المريض أم ذووه أم الطبيب المختص، سؤال أجاب عليه رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة البصرة الدكتور حسن خلاطي بالقول: "نعم تحصل مثل هذه الاعتداءات على الأطباء".

وبيّن لـ"المدى" أن بعض المواطنين "ينساقون وراء عواطفهم وجهلهم، فيقررون بدلا من الطبيب المختص ما هو الإجراء أو العلاج الواجب وصفه للمريض، كما أنهم يلقون باللائمة على الطبيب في حال وفاة المريض".

ونفى خلاطي أن يكون الطبيب متعمدا بوفاة المريض، "لا يضحي أي طبيب بسمعته الطبية وحياة الإنسان بمثل هذه البساطة التي يعتقدها المواطنون".

وأشار إلى أن "العديد من المواطنين وبسبب الوضع الاقتصادي المتردي، يركزون على هذا الجانب لدى الأطباء وهو ارتفاع أجور الكشف الطبي في العيادات الطبية وكذلك أسعار العلاج، وهو ما قد يخلق نوعا من العداء تجاه الطبيب"، بحسب ما يرى.

خلاطي أكد على ضرورة تشريع قانون لحماية الأطباء، داعيا مجلس النواب إلى الإسراع بتشريع قانون حماية الأطباء الذي من شأنه أن يوفر الحماية اللازمة لهم ليمارسوا دورهم الإنساني في أجواء آمنة.

ولفت إلى أن "الاعتداءات على الأطباء الآن قليلة جدا، ولم نسجل حوادث تذكر مثلما كانت في السابق، إذ كان لجهود الحكومة المحلية في البصرة ومجلس المحافظة وشيوخ العشائر الذين وقفوا بالضد من الاعتداء على الأطباء مهما كانت الأسباب، دور إيجابي في خفض نسبة الاعتداءات التي يتعرض لها الأطباء".

لكن نقيب الأطباء في البصرة الدكتور مؤيد جمعة ذكر لـ"المدى" أن حالات الاعتداء على الأطباء مستمرة من قبل مختلف الشرائح الاجتماعية وكذلك الخارجين على القانون. وأفاد بأن "الأخطاء الطبية تحددها وتشخصها جهات مختصة وليس المواطن العادي الذي يتصرف وفقا لعاطفته"، مشددا على أن "قانون حماية الأطباء الذي أعد منذ العام ٢٠٠٩ وقرأ القراءة الأولى ومن ثم ركن على رفوف مجلس النواب، هو الكفيل بتأمين الطبيب".

وطالب جمعة مجلس النواب بالإسراع بالمصادقة على هذا القانون لغرض وضع حماية قانونية وشرعية للأطباء".

فيما عاتب الدكتور جبار الماجدي وسائل الإعلام قائلا: "نعتب على وسائل الإعلام اولا، لأننا نشاهد العديد من الفضائيات التي تخصص حلقات في برامجها للنيل من الأطباء وفتح المجال أمام المشاهدين للتجاوز على الطبيب بكلمات وأوصاف غير لائقة".

وذكر لـ"المدى" أن أجور الكشف الطبي والفحوصات المختبرية "تحولت إلى شماعة للنيل من الأطباء من دون الإشارة إلى أسباب المشاكل التي يعاني منها الطبيب"، لافتا إلى أن "وضع الأطباء الآن لا يدعو للاطمئنان بسبب عدم وجود حماية كافية لهم، ونحن نعمل بدون غطاء قانوني يضع حدا للتجاوزات علينا قبل المواطنين ومنتسبي الأجهزة الأمنية".

وتابع بالقول: إن "إحدى الطبيبات فرضت عليها غرامة ٥٠ مليون دينار بعد أن هددت ومنعت من الوصول إلى عيادتها الخاصة لسبب تافه يدعو للسخرية"، فضلا عن أمور كثيرة تحدث بين فترة وأخرى "يقع الطبيب ضحيتها على أيدي شلة من المتخلفين الذي يتعاملون مع الطبيب وكأنه مجرم أو قاتل".

أما رئيس عشيرة آل ازيرج في البصرة الشيخ حاتم فهد، فيؤكد في حديثه لـ"المدى" أنه لا تجوز محاسبة الطبيب عشائريا مهما كان السبب ما دام الأمر يتعلق بعمله ومهنته "لأن الخطأ الطبي تحدده اللجان الطبية المختصة وإدارة المستشفى أو نقابة الأطباء".

وقال: "من المستحيل أن يتعمد الطبيب الإساءة للمريض أو يتعمد الخطأ مهما كان نوع هذا الخطأ ونتائجه".

الإعلامي علي العكيلي يصف الاعتداء على الأطباء بأنه "ظاهرة غير حضارية ولا يمكن أن تصنف ضمن أخلاقيات العراقيين"، مضيفا أن "الطب مهنة إنسانية ويجب أن نتعامل مع الطبيب كواحد من رسل المحبة والسلام ويعمل على خدمة المواطنين في ظروف صعبة جدا".

في حين يدعو المواطن عيسى حسين الأطباء إلى مراعاة الظروف الاقتصادية، مشيرا إلى أن "أجرة الفحص الطبي في العيادات الخاصة مرتفعة جدا وكذلك الفحوصات المختبرية والأشعة والسونار وأسعار العلاج تزداد باستمرار، حتى صار المواطن ينظر للطبيب على أنه تاجر".

ويلفت الكاتب كاظم فنجان في حديثه لـ"المدى" إلى أن الطبيب قد يخطئ ويقصر في عمله أحيانا، "مثله مثل غيره، لكنه ينبغي أن يحاسب في ضوء القوانين والقواعد الطبية على قدر خطئه"، مضيفا "نحن مع المريض قلباً وقالباً، لكننا مع الطبيب في مزاولته لمهنته، ونرفض الوقوف مع الدهماء في مضايقاتهم الاستفزازية الباطلة ضد الأطباء".

وشدد أيضا "نرفض بشدة الغارات المسلحة التي يشنها الخارجون على القانون على العيادات والمراكز الطبية مهما كانت الأسباب والمبررات والدوافع، ونقف بالضد تماما من ابتزاز الأطباء ومساومتهم، وأخذ الإتاوات منهم بقوة السلاح".

أكدت حصول شركات متلكئة على تصنيفات لا تستحقها

التخطيط تتعهد بحلول للمشاريع الوزارية المتلكئة في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

حمل وزير التخطيط والتعاون الإنمائي الشركات مسؤولية تلكؤ المشاريع الوزارية في ذي قار والمحافظات الأخرى، مؤكدا في الوقت نفسه حصول عدد كبير من الشركات على تصنيفات لا تستحقها، متعهدا بإيجاد الحلول المناسبة لاستكمال انجازها.

وقال علي يوسف شكري خلال زيارته لعدد من المشاريع الوزارية ولقائه كبار المسؤولين في محافظة ذي قار: إن "مشكلة المشاريع الوزارية المتلكئة تبدأ من مراحل التخطيط الأولى وتنتهي بحرمان المواطن من الخدمات التي يفترض أن تؤمنها تلك المشاريع".

وذكر مصدر في المحافظة لـ"المدى"، أن الوزير شكري ألمح إلى حصول العديد من الشركات على تصنيفات لا تستحقها، موضحا "هناك الكثير من الشركات حصلت على تصنيفات لا تستحقها بعد العام ٢٠٠٣، من بينها ٤٣٠٠ شركة حصلت على تصنيف الدرجة الأولى دون استحقاق وبالتالي تلكأت بالمشاريع التي أوكلت إليها".

وأبدى شكري استغرابه من إحالة أكثر من مشروع إلى شركة واحدة متلكئة، "وهو ما يثير التساؤل والشك في وضع تلك الشركات"، على حد قوله.

وكانت محافظة ذي قار قد واجهت وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية العديد من المشاكل مع المشاريع الوزارية المتلكئة والمتمثلة بمشروع ماء الإصلاح الذي من المفترض أن يخدم خمس وحدات إدارية ومشروعي ماء الرفاعي ومجاري الرفاعي ، اللذين يجري تنفيذها على حساب وزارة البلديات.وكذلك مشروع بناء ٥٠ مدرسة في مناطق الأهوار على حساب وزارة إنعاش الأهوار والتي ما زالت عبارة عن هياكل حديدية لا تتجاوز نسب الانجاز فيها ٥٠٪، هذا فضلا عن مشروع مجمع الصدر السكني الذي يجري تنفيذه على حساب وزارة الإعمار والإسكان، ومشاريع أخرى للطرق والأبنية جامعية.

وأشار وزير التخطيط إلى أن زيارته التي شملت محافظات واسط وميسان وذي قار، تأتي في إطار الاطلاع ميدانيا على المشاريع المتلكئة في المحافظات المذكورة، وأن الهدف منها في محافظة ذي قار هو تسجيل أسباب التلكؤ في المشاريع وتحديد زمن الإحالة والجهات التي تتحمل مسؤولية التقصير، مؤكدا أنه سينقل واقع المشاريع المتلكئة إلى مجلس الوزراء وسيناقشها مع الوزراء المعنيين بهدف سحب العمل من تلك الشركات واستكمال أعمال التنفيذ.

وكشف شكري عن تقديم مقترح من وزارة التخطيط إلى مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية لجعل الكلفة التخمينية للمشاريع علنية بهدف منع الشركات الوهمية والضعيفة من التغلغل والحصول على أي مشروع، فضلا عن مقترح آخر حول إدراج الشركات المتلكئة في القائمة السوداء وحرمانها كليا من المشاركة بأي مشاريع مقبلة.

أهوار ميسان تستقبل السيدة الأولى

□ ميسان / مؤيد حسن

زارت السيدة هيرو طالباني اهوار ميسان لتطلع على الاحوال المعيشية لابناء المنطقة التي اصابها حيف كبير وفقدت ابسط مقومات العيش جراء القرارات الجائرة الخاصة بتجفيف الاهوار فقد ابدت السيدة الاولى امكانية المساعدة في تطوير الواقع لهذه المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي لمحافظة ميسان .

ويذكر ان السيدة هيرو قد زارت محافظة ميسان للاطلاع على الاحوال المعيشية والاعمار الحاصل في هذه المدينة حيث قام باستقبالها في مطار العمارة السيدة يسرى ناجي الساعدي عضو مجلس محافظة ميسان وقد احتفى مجلس المحافظة بزيارة السيدة هيرو طالباني لمقره وقد ابدى رئيس واعضاء مجلس المحافظة سعادتهم بوجود السيدة طالباني بين جنبات محافظة ميسان .

وقد عقد ملتقى الاخاء والمحبة برعاية رئيس مجلس محافظة ميسان الاستاذ عبد الحسين عبد الرضا الساعدي الذي ابدى ترحيبه بقدوم هذه الشخصية العراقية المجاهدة المناضلة وكذلك ابدى ترحيبه بمد جسور المودة والاخاء بين ميسان العطاء واقليم كردستان الوفاء كذلك رحبت منظمات المجتمع المدني على لسان السيدة منتهى حسن عضو مجلس محافظة ميسان رئيسة لجنة منظمات المجتمع المدني.

هذا وقد اعربت السيدة هيرو طالباني عن سعادتها بزيارتها لمحافظة ميسان والتقائها برئيس مجلس محافظة ميسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية .وعن استعدادها للعمل على تذليل جميع الصعوبات التي تستطيع ان تسهم في تقوية اواصر التعاون بين اقليم كردستان ومحافظة ميسان.

وبعدها قامت بجولة في مركز محافظة ميسان واطلعت على حجم الاعمار الذي تشهده المحافظة كذلك شاهدت تراث مدينة العمارة المتمثل بشناشيلها واسواقها حيث قامت بجولة ميدانية شملت شوارع مدينة العمارة واسواقها .

الحرائق تشتعل في بساتين كربلاء والمتهم فيها الفلاح

□ كربلاء / أمجد علي

على الرغم من تأكيد الفلاحين وأصحاب البساتين في محافظة كربلاء أن حرائق تندلع في أراضيهم بين الحين والآخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة من جهة وتكدس الحشائش والأدغال من جهة أخرى، إلا أن المسؤولين يقولون إن السبب وراء ازدياد الحرائق هو محاولة الحصول على تعويضات.

وأضاف المسؤولون سببا آخر وهو الإهمال الذي تتعرض له البساتين من قبل أصحابها الذين لا يكلفون أنفسهم بالقيام بأعمال التنظيف ورفع الأشياء القابلة للاشتعال.

ويقول أحد مسؤولي الدفاع المدني في كربلاء: إن الحرائق زادت خلال الفترة الماضية "ونحن تقريبا في حالة إنذار، إذ لا نعرف في أية ساعة يمكن أن يندلع حريق في بستان".

ويضيف في حديثه لـ"المدى" أن أكثر الحرائق التي حصلت كانت في بساتين ناحية الحسينية فضلا عن بساتين الحر والهندية، مرجحا أن يكون سبب الحرائق هو "التعمد والإهمال لأن النفايات والحشائش وأوراق الأشجار الجافة جميعها تتكدس في أرض البستان وهي قابلة للاشتعال سواء بارتفاع درجات الحرارة أو بسبب عقب سيكارة أو عود ثقاب يشعله طفل يريد اللهو"، على حد قوله.

وهذا ما أكده لـ"المدى" مدير الدفاع المدني في كربلاء العميد حسين نعمة منصور الذي قال: إن عدد الحرائق التي شهدتها المحافظة خلال الأشهر الثلاثة الماضية بلغت ١٢٣ حريقا موزعة على مناطق كربلاء المختلفة وخاصة الزراعية منها.

وأفاد بأن الحرائق هذه "سببها ليس جنائيا بل الإهمال"، مؤكدا أنها "غير مؤثرة بشكل كبير على الزراعة أو الأراضي والممتلكات "لكنها بكل تأكيد مؤثرة على البيئة والواقع الاقتصادي للفلاح".

ويتفق الفلاح أبو علي من أهالي الحسينية، مع ما ذهب إليه المسؤولون في الدفاع المدني بشأن الإهمال، إذ يشير إلى أن تجمع الأغصان الجافة وعدم رفعها باستمرار هو الذي يسبب الحرائق خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة والرياح التي تساعد على سرعة الاشتعال.

ويضيف لـ"المدى" أن الفلاحين لا يهتمون بهذا الجانب "بل أقول وبكل صراحة أن بعضهم لا يقوم بتنظيف بقايا الحريق مما يجعل بساتينهم عرضة لحريق آخر وهذه خسائر كبيرة يتحملها الفلاح".

لكن الفلاح حميد المسعودي ينفي تهمة تعمد الفلاحين إشعال الحرائق، ويؤكد في حديثه لـ"المدى" أن حريقا اندلع في بستانه خلال فصل الشتاء وقبل ارتفاع درجات الحرارة بسبب قيام بعض العاملين في البساتين بإشعال النار للتدفئة.

غير أنه لم ينف إهمال الفلاحين لتنظيف بساتينهم "وهو ما يؤدي الى اندلاع النيران وخسارة الكثير من النخيل وأشجار الحمضيات جراء ذلك".

رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة كربلاء ستار العرداوي، يرى أن الحرائق التي تندلع في البساتين بين وقت وآخر، "مفتعلة للحصول على تعويضات مالية من الدولة".

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى ان "الحرائق ازدادت في العامين الماضي والحالي بشكل لا يصدق".

واستغرب العوادي من تبرير الأمر بعدم تنظيف البساتين إذ يقول: "كأن النفايات وبقايا الزرع لم تكن موجودة طوال السنوات الماضية، فالفلاح هو نفسه الذي لم يكن في السنوات السابقة يرفع النفايات والأوراق الجافة أو الأغصان، والبعض منهم يستخدمها لأغراض منزلية أو يبيعها كحطب".

ويشير إلى أن لجانا تم تشكيلها "وتبين أن هناك أسبابا عدة للحرائق، منها أن هذه الأراضي غير صالحة للزراعة وبالتالي فإن تفتيتها هو الأفضل وتحويلها إلى أراض سكنية، بالإضافة إلى الحصول على تعويضات مادية من الدولة على أساس أنهم تعرضوا لكوارث طبيعية"، على حد قوله.

مجلس قضاء الموصل يعلّق أعماله احتجاجا على تجاهل الحكومة المحلية لاحتياجاته

□ الموصل / نوزت شمدين

علق مجلس قضاء الموصل أعماله أسبوعاً واحداً، احتجاجاً على إهمال الحكومة المحلية في نينوى لتلبية احتياجاته، وتوفير الحماية الأمنية لأعضائه، وذلك على خلفية قيام مسلحين مجهولين باغتيال أحد أعضاء المجلس الأسبوع المنصرم.

وذكر رئيس مجلس قضاء الموصل وكالة صالح الحيالي، في تصريح صحفي أن المجلس قرر خلال جلسته الطارئة التي عقدت أمس الأول تعليق اعماله بالكامل لمدة أسبوع واحد.

وبين الحيالي أن مجلس القضاء قدم طلبات رسمية عديدة إلى مجلس محافظة نينوى، بخصوص تأمين الحمايات اللازمة لأعضائه وذلك لمنع استهدافهم، ولكن لم تحصل الموافقات بذلك الخصوص، بحسب ما ذكر.

وأشار إلى سبب آخر للتعليق وهو عرقلة الحكومة المحلية في نينوى لأعمال المجلس الرقابية والتشريعية.

يشار إلى أن مسلحين مجهولين اغتالوا عضو مجلس قضاء الموصل حسين علي أحمد بعد لحظات من خروجه من مقر المجلس وسط الموصل، الأسبوع الماضي.

عضو في مجلس قضاء الموصل، فضل عدم ذكر اسمه، قال في تصريح خص به "المدى": إن "مجلس قضاء الموصل فقد ومنذ نحو ستة أعوام عشرةً من أعضائه البالغ عددهم ٢٠ عضواً، أي نصف عدد الأعضاء تماماً".

وتابع العضو أن "خمسة آخرين في الأقل تعرضوا إلى محاولات اغتيال فاشلة، ومن بينهم رئيس لجنة الأمن والدفاع، عندما فتح مسلحون النار عليه وعلى أحد أبنائه، يوم ٢٤ نيسان الماضي، وأبنه ما زال راقداً في المستشفى لغاية الآن".

وتابع بالقول: إنه وزملاؤه المتبقين من أعضاء مجلس القضاء، "ينظرون في معاملات ١٨ ألفا و ٥٠٠ مستفيد من رواتب الرعاية الاجتماعية، مع معاملات تخص آلافاً من المسجلين في دائرة الهجرة والمهجرين".

وأضاف أنهم يتولون أيضا "متابعة عقود ومساطحات بلدية الموصل، وتصديق تأييدات السكن بالنسبة للمتوفين، إلى جانب المصادقة على المشاريع ومتابعتها ومحاسبة المقاولين، ومع كل هذه الجهود المبذولة، وعلى الرغم من أن المجلس جهة رقابية وليست تنفيذية، فإنه يفتقر إلى كل شيء ابتداء من القلم وصولاً إلى السيارة"، على حد قوله.

وتساءل العضو: "مجلس قضاء الموصل معني بشؤون مدينة كالموصل يبلغ عدد سكانها مليون و٧٤٣ ألف نسمة، ومع ذلك يفتقر إلى محبرة ولا يملك حتى (بند) ورق، ولا يملك أجهزة تبريد أو تدفئة، أو سيارة تقل موظفيه".